الموقف الأمريكي من القضية الجزائرية
خلال إدارة الرئيس إيزنهاور
1958–1954

د.معمر العايب
قسم العلوم الإنسانية
كلية العلوم الإنسانية و الإجتماعية
قسم التاريخ –جامعة تلمسان

Abstract.

The position of the Great Powers towards the Algerian revolution explain their reactions towards the Maghreb and more exactly Algeria, these political position can explain the competition between them to monopolized the wealth which Algeria is considered as the most important.
In the same object we must remind that the studies about the American politic has emphasized on the real positions of the USA in the Maghreb, the ones concerning Algeria has created a break among the other powers.

مقدمة:

إن تناول موضوع مواقف القوى العظمى من الثورة الجزائرية ،كفيل بتفسير تلك السياسات التي نفذتها في منطقة المغرب العربي بشكل عام وبلتجاه الجزائر بشكل خاص ، وفي نفس الوقت فإن تلك المواقف تعكس أيضا ذلك التنافس الحاد بين القوى العظمى للاستفادة من خيرات هذه المنطقة التي تعتبر الجزائر قطعتها النادرة، في هذا السياق بجدر التذكير بالدراسات التاريخية التي تناولت السياسة الأمريكية في منطقة المغرب العربي[1]، والتي سلطت الضوء على مواقف الإدارة الأمريكية من مختلف القضايا السياسية التي شهدها المغرب العربي في الفترة المعاصرة،ولعل أبرزها القضية الجزائرية التي أفضت إلى إحداث شرخ داخل المعسكر الغربي حيث تباينت حولها المواقف.

هذا المقال يحاول أن يستنبط من الدراسات السالفة الذكر الموقف الأمريكي من القضية الجزائرية خلال فترة إدارة الرئيس إيزنهاو(Eisenhower)الذي كان يمثل الجمهوريين في الرئاسة الأمريكية، ومتابعة أطوار تطور العلاقات الفرنسية الأمريكية في المرحلة الأخيرة من الجمهورية الفرنسية الرابعة التي انتهت شهر مايو عام 1958، وكيف انتهى معها موقف الجمهوريين من القضية الجزائرية؟

1– المواقف السياسية والدبلوماسية:

أ – المواقف السياسية:

لقد احتلت فرنسا مركزا أساسيا في الإستراتيجية الدفاعية للحلف الأطلس ي في أوربا،أثناء الحرب الباردة،حيث مثلت للولايات المتحدة الأمريكية محور خطتها الدفاعية ضد المعسكر الاشتراكي و هذا ما جعل الساسة الفرنسيين يعتقدون أن انتماء فرنسا للحلف الأطلسي الذي تتزعمه الولايات المتحدة الأمريكية،هو ضمان لأمنها وسلامة مصالحها في مستعمراتها،ومن هذا المنطلق فإن شركاء فرنسا داخل منظومة الحلف الأطلسي،وجدوا أنفسهم مضطرين إلى دعم فرنسا في حربها ضد الجزائر بكل الوسائل، وبالتالي فإن نظام التعاون الغربي استطاع خلق قاعدة واسعة لدعم فرنسا بطريقة غير مباشرة و في سرية تامة،وشمل هذا الدعم المجالات السياسية والدبلوماسية و العسكرية،وهذا ما يقودنا إلى الحديث عن المواقف الأمريكية الداعمة لفرنسا في مواجهتها للثورة الجزائرية[2].

وحول هذا الموضوع يذكر المؤرخ شارل.ل. قيدر:(**charles guider**) "...أن الرئيس إيزنهاور ووزير خارجيته جون فوستر دالس(**Jean Foster Dallas**) ،كانوا متفقين على ضرورة تأييد الإدارة الأمريكية لفرنسا وهذا لكي تستعيد فرنسا مكانتها كقو ة عظمى في العالم،وكان الاثنين مقتنعين بأهمية فرنسا ومستعمراتها في إيقاف تقدم النفوذ السوفيتي و الشيوعية العالمية،و هذا كان محور السياسة الخارجية الأمريكية مع شعوب الشرق الأوسط و شمال إفريقيا..."[3].

في الفاتح من نوفمبر **1954** عند اندلا ع الثورة الجزائرية ،تفاج أت السلطات الأمريكية فقنصلها بمدينة الجزائر السيد كلارك(**clark**)ذكر في تقرير كتبه:"... أن ما وقع ليلة الفاتح نوفمبر له صلة مباشرة بالأيدي الشيوعية و موسكو... و زعماء هذه الهجمات ينتمون إلى حركة انتصار الحريات الديمقراطية و تحركاتهم جاءت تحت ضغط الجامعة العربية..."[4] ،أما السفير دوكلاس دايلون (**douglas d'Aillon**) فقد كتب يقول:((... بالرغم من أن شيوع يي إفريقيا و شيوعيي فرنسا أو حتى موسكو حاولوا تفادي دعم الثوار الجزائريين إلا أن فرنسا لديها دلائل بأن الثورة مراقبة من بعيد من طرف الشيوعيين.."[5] ،وذهب الخبراء الأمريكان إلى أبعد الحدود في تحليل ما وقع في الجزائر ليلة الفاتح نوفمبر **1954**،حيث لاحظوا أن هناك تشابه في الخطط التكتيكية مثل تلك التي اتبعها المحاربون الفيتناميون،والحصص الإذاعية لصوت العرب التي تبث من القاهرة وحصص إذاعة بودابست،كل هذه الدلائل أكدت لدايلون بأن الشيوعيين هم من يقف وراء الثورة الجزائرية.

وفي نفس السياق ذكر المؤرخ أورين وال (**Oren Wall**)،أن الثنائي إيزنهاور وجون ف.دالاس كانوا يملكون رؤية واحدة حول الثورة الجزائرية،مفادها أن أيدي الكرملين و الشيوعية هي من تقف وراء الثورة في الجزائر و يضيف أن الرئيس إيزنهاور لم يفرق بشكل واضح الاختلاف الموجود بين الشيوعية والوطنية الثورية العربية[6].

وعليه يمكننا الملاحظة أن الموقفين الفرنسي والأمريكي قد توافق حول رؤية واحدة تجاه الثورة الجزائرية،وهذا ما جعل الفرنسيين يسارعون إلى كسب الدعم الأمريكي بهدف مواجهة الثورة الجزائرية،ففي هذا الصدد قال كوف دومارفيل (Couve de Murville) : ((...بالرغم من أن أحداث الجزائر قد جلبت انتباه العالم،حول الشأن الجزائري...لا يمكننا إلا أن نشكر الموقف الأمريكي المتفهم....كانت شروحاتنا للرأي العام حول الطبيعة المحدودة للعمليات الإرهابية –يقصد هجمات الفاتح نوفمبر–ويشير أيضا للأيدي الخارجية التي تحرك هذه المؤامرة على حد تعبيره"... رغم هذا الشعب الجزائري بقي هادئ ووفي... "[7] ،أما الخارجية الأمريكية فقد أكددت أن مصلحتها هي عودة الهدوء إلى الجزائر،وفي هذا الشأن جاء أول تصريح لوزير الخارجية الأمريكي جون فوستر دالاس،حول المسألة الجزائرية أثناء استقباله للسفير السوري لدى واشنطن السيد فريد زين الدين،حيث أعلن له بأنه مرتاح للنوايا الفرنسية الطيبة تجاه الجزائر،وبنى دالاس هذا الموقف بعد اللقاء الذي جمعه بمندايس فرانس(Mendes france)،الذي زار الولايات المتحدة الأمريكية أواخر شهر نوفمبر 1955،وتكرر هذا الموقف في جل اللقاءات التي جمعت دالاس بالسفراء العرب لدى واشنطن،ومن خلال هذه المواقف نلاحظ أن واشنطن أصبحت تلعب دورا بارزا في توجيه الرأي العام العربي المؤيد للثورة لجزائرية[8].

والملفت للانتباه أن الحكومة الفرنسية توجهت بشكل مباشر إلى البحث عن دعم سياسي أمريكي من أجل الضغط على الحكومة المصرية،حتى توقف دعمها للثورة الجزائرية فالسفير الأمريكي بالقاهرة جيفرسون كافري (Jefferson Caffery)حاول الحصول على وعد مصري لوقف الحصص الإذاعية المؤيدة للثورة الجزائرية والمنتقدة للسياسة الفرنسية[9].

ويظهر الموقف السياسي الأمريكي بشكل بارز وصريح حول الثورة الجزائرية،أثناء التصريح الذي أدلى به السفير الأميركي بفرنسا دوغلاس دايلون في 20 مارس 1956،حيث استهل خطابه بالإشارة إلى تدهور الوضع في الجزائر،مؤكدا دعم بلاده لفرنسا في مواجهة الوضع وتصريح دايلون جاء لتصفية الأجواء بين باريس وواشنطن،حيث أن فرنسا لم تكن راضية عن التأييد الأمريكي لسياستها الجزائرية من جهة،ومن جهة أخرى كانت فرنسا تشك في وجود نية لدى الولايات المتحدة لحلول محلها في شمال أفريقيا،لذلك فان التصريح جاء لتطمين الحكومة الفرنسية،حيث أكد أن الولايات المتحدة ترى أن ما يقع في الجزائر هو شأن داخلي يخص فرنسا لوحدها،وأن الحكومة الأمريكية استجابت فورا لطلب فرنسا المتعلق بتسليمها لطائرات مروحية مضادة لحرب العصابات [10]،هذا الموقف تبناه الرئيس إيزنهاور حيث صرح في مقابلة صحفية مع مارغريت هيجينس (Margaret Huggins)حول القضية الجزائرية : ((...حيث أكد موافقته على تصريحات دايلون ورأى أن المشكلة الجزائرية كانت عويصة وكان في نفس الوقت متخوف من التدخل الشيوعي في المنطقة و حذر من إمكانية تأثير الحزب الشيوعي الجزائري على الثوار الجزائريين...))[11].

من خلال هذه التصريحات والمواقف يتضح أن الإدارة الأمريكية أدرجت الثورة الجزائرية ضمن صراع الحرب الباردة بين المعسكرين،و هذا ما دفعها إلى مساندة و تأييد فرنسا في حربها ضد التأثير الشيوعي في المنطقة حسب زعمها، وفي نفس السياق اعترف تصريح الحلف الأطلسي الذي نشر في صحيفة نيويورك تايمز بتاريخ 28 مارس 1956 ، بأهمية الجزائر بالنسبة للدفاع والأمن الغربيين،لذا سمح بطريقة غير مباشرة لفرنسا لسحب قواتها من أوربا ونقلها إلى الجزائر لإخماد الثورة المشتعلة هناك التي أصبحت تشكل تهديدا للمصالح الغربية في شمال إفريقيا والبحر الأبيض المتوسط.[12]

و درجت الإدارة الأمريكية على هذه المواقف من القضية الجزائري ة خلال هذه الفترة ،وفي هذا السياق تعرض ريتشارد نيكسون (Richard nixon)نائب الرئيس الأمريكي إلى المسألة الجزائرية بعد تقديم تقريره إلى الرئيس إيزنهاور إثر زيارته إلى شمال إفريقيا في نهاية سنة 1957 والتي وصفها بالمسألة المعقدة وأوصى في تقريره حسب بعض المصادر بالتعاون مع الرئيس الحبيب بورقيبة لإنهاء المسألة الجزائرية،و انتهجت الخارجية الأمريكية نفس الأسلوب فمواقف وزير الخارجية جون فوستر دالاس كانت تفضل أن تبقى بلاده بعيدة عن المشكلة الجزائرية،على اعتبار بأنها مشكلة داخلية تخص فرنسا وحدها وفي المقابل كانت ترفض إلزام فرنسا بشرط يجبرها على عدم استعمال الأسلحة الأمريكية في حربها ضد الجزائريين [13]،على العموم يمكن رصد المواقف الأمريكية المؤيدة للسياسة الفرنسية في الجزائر من خلال بعض الأحداث التي وقعت خلال تلك المرحلة،ومن أبرزها تصريحات السيناتور الديمقراطي جون كنيدي(jean kennedy) حول المسألة الجزائرية،الإصلاحات الفرنسية (الخطة الثلاثية – قانون الإطار)،الاعتداء على ساقية سيدي يوسف فيفري 1958 ومهمة المساعي الحميدة.

– تصريحات السيناتور الديمقراطي كنيدي حول المسألة الجزائرية:

كان جون .ف.دالاس من أهم المعارضين لتصريحات الديمقراطي السيناتور جون كنيدي المعارضة للسياسة الفرنسية في الجزائر،والتي عبر عنها أمام أعضاء الكونغرس في 2 جويلية 1957،واستهجنت الإدارة الأمريكية تصريحات ج.كنيدي حيث وجه جون فوستر دالاس [14]،انتقاداته إلى ج. كنيدي حيث قال بأنه هناك بعض النواب يريدون تقديم خطة لتمرير قرار من مجلس الشيوخ يطالب إدارة إيزنهاور بالعمل على إيجاد حل للمسألة الجزائرية عن طريق منح الجزائر الحكم الذاتي،وذلك بالاعتماد على الحلف الأطلسي أو بالتعاون مع تونس و المغرب،ولمواجهة خطة ج.كنيدي واصلت الخارجية الأمريكية سلسلة انتقاداتها لهذه الخطة وفي هذا الشأن ولتبرير معارضته لتصريحات كنيدي،راح دالاس أمام مجلس الشيوخ يشير إلى وجود حالات استعمارية في روسيا،تعتبر في رأيه أسوء من حالة الاستعمار الفرنسي في الجزائر، في الأخير يمكن ملاحظة أن الإدارة الأمريكية خلال العهدة الرئاسية للرئيس إيزنهاور لم ترحب بمشروع ج.كنيدي حول المسألة الجزائرية[15].

في المقابل ارتاحت الإدارة الفرنسية للموقف الرسمي الأمريكي المؤيد لها،وعبرت الخارجية الفرنسية عن ارتياحها،عن طريق سفيرها بواشنطن هارفي ألفاند (Herve Alphand)حيث قال:"..بأن الإدارة الأمريكية قامت بما كنا ننتظره منها....."[16].

–الإصلاحات الفرنسية في الجزائر (الخطة الثلاثية – قانون الإطار):

سارعت الإدارة الأمريكية إلى الترحيب بالإصلاحات الفرنسية في الجزائر التي كانت تنوي تنفيذها في الجزائر وهذا قصد القضاء على الثورة الجزائرية،وفي هذا الإطار نبه السفير الأمريكي أشيلي ashley في باريس،بأن قوة التدخل الأمريكي ستسخر للدفاع عن الوجود الفرنسي في شمال إفريقيا لكن شرط قيام فرنسا بإجراء إصلاحات سياسية و اقتصادية و اجتماعية و تنفيذها لمواجهة الوضع المتدهور في الجزائر[17]،واعتبر قادة الثورة الجزائرية قانون الإطار على انه مقترح أمريكي يحمل حلا فيدراليا للمسألة الجزائرية[18]،فالإدارة الأمريكية كانت تشجع على الحلول الليبرالية المقدمة من طرف فرنسا لتسوية المسألة الجزائرية،والمتمثلة في الإصلاحات السياسية والاجتماعية وكان ذلك في تصريح رسمي خلال شهر مايو عام1956 [19].

– الاعتداء على ساقية سيدي يوسف فيفري1958 ومهمة المساعي الحميدة :

تزايد التقارب الفرنسي الأمريكي وتنسيق المواقف بين الحكومتين حول القضية الجزائرية،حتى أصبح قادة الثورة الجزائرية يعتقدون أنهم يواجهون الولايات المتحدة الأمريكية والحلف الأطلسي،وليس فرنسا وحدها ويتضح هذا بشكل جلي عند وقوع القصف الجوي الفرنسي على قرية ساقية سيدي يوسف الحدودية يوم 8 فيفري 1958، حيث بدا واضحا لأمريكا أن الثورة الجزائرية باتت تهدد السلم الدولي و ذلك لانعكاس أثارها على الدول المجاورة المستقلة حديثا(المغرب وتونس)،ولعل من الأسباب التي جعلت الإدارة الأمريكية تعرض وساطتها لحل الخلاف التونسي الفرنسي عقب الاعتداء على الساقية،هو ضعف مؤسسات الجمهورية الفرنسية الرابعة وتأثير سياستها الجزائرية على استقرار الحلف الأطلسي.

أما السبب الثاني هو الخطر الذي أصبح يمثله النظام الفرنسي على سلامة فرنسا و الحلف الأطلسي،وعليه جاء استنتاج جون ف.دالاس،كالتالي بالنسبة للسياسة المتبعة من طرف فرنسا في الجزائر تؤدي إلى استمرار الحرب و هذا يعني بالنسبة للإدارة الأمريكية،خسران البلدان المجاورة للجزائر أي تونس و المغرب و ليبيا،وستجد فرنسا حينها نفسها في حرب مع كامل المغرب العربي المدعوم من طرف مصر جمال عبد الناصر و الدول العربية ومسلحة وممولة من طرف الإتحاد السوفيتي و الشيوعية العالمية[20].

وتنفيذا للتوجيهات الفرنسية بخصوص مهمة المساعي الحميدة فقد أوصى ج.ف.دالاس بإنشاء دوريات بوليسية مشتركة فرنسية تونسية على الحدود الشرقية للجزائر،أو قوات أممية لمراقبة الحدود التونسية الجزائرية،ومنع عمليات

تسلل المجاهدين إلى تونس والملفت للانتباه أن الإدارة الأمريكية اتخذت من الاعتداء على الساقية مبررا لمحاولة فرض حصار على القضية الجزائرية وعزلها،حيث قررت إدارة الرئيس إيزنهاور التعامل مع الأزمة دون التطرق إلى ما يجري في الجزائر وهذا ما اعتمدته الخارجية الأمريكية كخطة لاحتواء آثار تداعيات الأزمة على المستوى الدولي وهذا حتى لا يترك الفرصة للثورة الجزائرية وقيادتها لاستغلالها لصالح القضية الجزائرية في الخارج[21].

هذا ما جعل الرئيس التونسي الحبيب بورقيبة يتفطن إلى هذه الخطة حيث عبر للوسطين أصحاب المساعي الحميدة،روبير ميرفيRobert Murphy مساعد وزير الخارجية الأمريكي و الإنجليزي هارولد بيلي Harold Beeley مساعد كاتب الدولة للخارجية البريطانية عند مقابلتهما قائلا:((... إن مهمتكما ستفشلان حتما إذا لم تتطرق بعمق لجوهر القضية وهي مسألة الجزائر....)) وعلى إثرها التقى الحبيب بورقيبة بقيادة جبهة التحرير الوطني وكانا الاثنين حريصين على أن تشمل محادثات أصحاب المساعي الحميدة المسألة الجزائرية[22].

ب– المواقف الدبلوماسية:

لم تكتف الإدارة الأمريكية بدعم فرنسا سياسيا و عسكريا بل امتد الدعم و التأييد إلى داخل مبنى هيئة الأمم المتحدة وذلك من خلال عرقلة عرض القضية الجزائرية،في أشغال دورات الجمعية العامة لهيئة الأمم المتحدة والحيلولة دون جدولتها،لكن رغم ذلك كانت القضية الجزائرية من بين أهم القضايا التي بحثتها الجمعية العامة للأمم المتحدة في دوراتها ما بين سنوات 1956 –1961،رغم معارضة فرنسا وادعائها بأن المسألة الجزائرية هي مسألة داخلية تخص فرنسا وحدها[23]،ومن خلال تمعن محاضر دورات الجمعية العامة للأمم المتحدة،وهي سبعة دورات مواكبة لمسار تطور الثورة الجزائرية (1955–1961)،حيث نرى بوضوح الطريقة المتماسكة و المنسقة بين مندوبي فرنسا و الولايات المتحدة،داخل الهيئة الأممية حول موضوع المسألة الجزائرية[24].

أيدت الإدارة الأمريكية بكل حزم فرنسا خلال سنتي 1955– 1956،ودعمت الطرح الفرنسي القائل:((.... بأن النزاع الجزائري ليس أمرا دوليا بل أمر داخلي يخص فرنسا وحدها...))،ومن ثم ة عارضت الإدارة الأمريكية منذ البداية إدراج القضية الجزائرية في جدول أعمال الدورة العاشرة للجمعية العامة[25].

بعدما أحيلت القضية الجزائرية على اللجنة السياسية للجمعية العامة لدراستها في 22 سبتمبر1955 جاء رد فعل ممثل فرنسا ووزير خارجيتها كريستيان بينو (Christian pineau) ورئيس الوفد الفرنسي في الدورة العاشرة للجمعية العامة،قد اعترض على عرض القضية في جدول أعمال الدورة وقام بحملة دبلوماسية واسعة النطاق خارج أروقة الأمم المتحدة،وبداخلها لإحباط هذا المسعى و اعتبر أن موضوع الجزائر هو شأن فرنسي داخلي [26]. إن معارضة فرنسا لهذا القرار وجد مساندة أمريكية مطلقة حيث صوت مندوب الولايات المتحدة هنري كابوت لودج (Henry

Cabot lodge)سلبيا على القرار باعتبار أن الجزائر جزء من فرنسا،لهذا فإنه تحجج بالفقرة الثانية من الفصل السابع لميثاق الأمم المتحدة[27].

وكرد فعل انتقد مساند و القضية الجزائرية في الكتلة الآفرو–آسيوية معارضة أمريكا لمناقشة المشكل الاستعماري،وهذا ما أدى بالكتلة الآفرو آسيوية إلى إعادة طرح الموضوع على الجمعية العامة في 30سبتمبر1955 واتخذت الإدارة الأمريكية موقفا مؤيدا لفرنسا في الدورة الحادية عشر [28] ، ومن خلال هذه الدورة يتضح أن مجلس الأمن قد عارض جدولة القضية الجزائرية بناء على تصويت سبعة أعضاء بالسلب، مقابل اثنان و امتناع عضوين،ولتفسير الموقف الأمريكي السلبي من المسألة الجزائرية صرح ممثل الولايات المتحدة بالأمم المتحدة هنري كابوت لودج:((... بأن بلاده تعتقد بأن عرض المسألة الجزائرية لا يساعد على إيجاد حل للأزمة...)) [29] لكن المجموعة الآفرو–آسيوية أعادت طرح القضية الجزائرية في 13 أكتوبر 1956،وتم قبولها في 15 نوفمبر 1956 وبرر السفير الفرنسي كريستيان بينو ذلك بأن بلاده أرادت أن تستغل الفرصة للإجابة على منتقديها ولإثبات وجود تدخل أجنبي في الأزمة الجزائرية،وأكد تمسك بلاده بمبدأ السيادة الفرنسية و تطبيق إصلاحات حكومة غي مولي –الثلاثية– السالفة الذكر في الجزائر.

عرضت القضية الجزائرية على اللجنة السياسية والأمن في 6 فيفري 1957 حيث قام هنري. ك.لودج بالاستدلال بتصريحات جون. ف.دالاس للدفاع عن الموقف الفرنسي،حيث رافع من أجل إعطاء فرنسا الفرصة للحكومة الفرنسية لكي تنفذ برنامجها الإصلاحي وناقشت اللجنة مشروعين حول القضية الجزائرية فالمشروع الأول قدم من طرف 18 دولة من الكتلة الآفرو آسيوية[30]،أما المشروع الثاني تقدمت به كل من دول :اليابان، تايلاند،الفيليبين وتمت صياغته وفق رغبة الأمم المتحدة في التعبير عن قلقها في استمرار العنف و معانة الشعب الجزائري.

الملاحظ أن الموقف الأمريكي عارض المشروعين بسبب انتقادهم للسياسة الفرنسية في الجزائر، والأكثر من ذلك استمرت الإدارة الأمريكية وحلفائها من المعسكر الغربي وبعض دول أمريكا اللاتينية في مساندة فرنسا داخل هيئة الأمم المتحدة، حيث قامت هذه الدول مجتمعة،بالتصويت لصالح مشروع ثالث رغم ضعف محتواه حيث ورد في وثيقة المشروع : ((... إن الجمعية العامة تعبر عن أملها في أن يتم فتح محادثات ثنائية بين طرفي النزاع في إطار التعاون المثمر و أن تتم الاستعانة بوسائل إضافية للوصول إلى حل للمسألة الجزائرية....))،للاشارة فان هذا المشروع قد نال الاعتماد وبفضله من المزيد من الوقت لفرنسا لترتيب أمورها في مواجهة الثورة الجزائرية والقضاء عليها[31]،وفي المقابل يمكن القول أيضا أن الدورة الحادية عشرة للجمعية العامة ساهمت بشكل كبير في تدويل القضية الجزائرية رغم الأهداف الغير بريئة للمشروع الثالث–السالف الذكر–و كانت النتيجة في صالح القضية الجزائرية،بعد أن أصبحت الأمم المتحدة

تشعر بالتهديد الخطير التي بات يهدد السلم العالمي من جراء استمرار الثورة الجزائرية وتداعياتها على كامل منطقة المغرب العربي وإفريقيا[32].

في الدورة الثانية عشرة أواخر سنة 1957 وكانت آخر جمعية تناولت القضية الجزائرية في عهد الجمهورية الفرنسية الرابعة أثناء انعقادها، جدد السفير السوري لدى الأمم المتحدة تحذيره من إمكانية الاستعانة بالتدخل الأجنبي لحل المسألة الجزائرية،وواصلت –كما هو ملاحظ – الإدارة الأمريكية في تأييدها لفرنسا لكن ليس بالصورة السابقة،حيث حث مندوبها في الجمعية العامة أثناء هذه الدورة على تجنب أي خطوة قد تعرقل التقدم نحو حل سلمي،وذكر أن قانون الإطار الذي تقدمت به الحكومة الفرنسية يعد خطوة هامة نحو التطور السياسي في الجزائر والملفت في الموقف الأمريكي هذه المرة قد بدأ يتغير عندما أشار المندوب الأمريكي على موافقة بلاده على الوساطة التي تقدمت بها كل من تونس و المغرب في محاولة منهم لإيجاد تسوية للقضية الجزائرية،لكن فرنسا رفضت هذه الوساطة التونسية المغربية بحجة أن البلدين طرفين في الأزمة الجزائرية[33]

الخاتمة:

يمكن الإشارة في الأخير إلى أنه بالرغم من انتقادات الديمقراطيين داخل الكونغرس والموجهة إلى إدارة إيزنهاور،ممثلة في انتقادات ما نسفيلد (Mansfield)وجون.كنيدي،وقرار مجلس الشيوخ المعتمد في جويلية 1957،إلا أنه لم يحدث تغييرا في الموقف الأمريكي تجاه المسألة الجزائرية داخل هيئة الأمم المتحدة،حيث واصل الجمهوريون تقديم الدعم والتأييد ورغم ذلك فإن الجانب الفرنسي كان ينظر إليها على أنه ينطوي على أهداف غير بريئة،أما قيادة الثورة الجزائرية ومعها الدول العربية و الكتلة الأفرو–أسيوية،فإنهم اعتبروا أن الموقف الأمريكي دليل على تخلي الولايات المتحدة الأمريكية عن مبدأ من مبادئ ميثاق الأمم المتحدة التي ساهمت هي في صياغته و هو مبدأ حق الشعوب في تقرير مصيرها[34].

الهوامش:

1–جريدة المجاهد،العدد،14،تاريخ 1957/12/15،ص3.

2– شارل.ل.قيدز،سياسة الولايات المتحدة الأمريكية تجاه الثورة الجزائرية،مجلة الأصالة،العدد،63/62،أكتوبر–نوفمبر،1978،ص ص،100–101

3– انظر وثائق الخارجية الأمريكية -The ambassador in France (Dillon) to the Department of state, F R U S, 1952-1954,vol, XI-I, NOV, 12, 1954, p397-398.

هذه الوثاق منشورة على الموقع التالي:

www.digicoll.library.wisc.edu/cgi-bin

4 – Samya El mâchât, Les états Unis et la guerre d Algérie, De la méconnaissance a la reconnaissance, (1954–1962), paris, L'Harmattan 1996., p31 .

5 –Irwin. M. Wall, L influence américaine sur la politique française1945– 1954, traduit par Philipe Etienne raviart, Bolland, 1989.,p36.

6– Samya El mâchât,., op.cit, p25.

7– فرحات جمال،السياسة الأمريكية في الجزائر، نشأتها، تطورها، وأثارها، دار الريحانة للكتاب،2006،ص،133.

8 – Samya El mâchât, Les Etats –Unie et la guerre d Algérie …., op.cit,p30.

9– جمال فرحات،المرجع السابق،ص،147.

10– بلخيري عبد الكريم،العلاقات الجزائرية الأمريكية(1954–1980)،(تر)،سمير حشاني،وزارة المجاهدين،الجزائر،2007،ص ص،62–64

11– نفسه ،ص،64.

12– جمال فرحات،المرجع السابق،ص،149.

13–Maxime de Person, Kennedy et L'Algérie, Revue de recherches contemporaines, N03,1996,p210.

14– جمال فرحات، المرجع السابق،ص،150.

15– Maxime de person,op.cit,p210.

16 -Samya El mâchât ,Les Etats –Unie et la guerre d Algérie …., op.cit, p40.

17– فرحات جمال،المرجع السابق،ص،151

18– Yves courrière , la guerre d'Algérie, les fils de la toussaint, Fayard, Paris, 1968,p913.

19- Irwin. M. Wall, Les Etats -Une et Grand Bretagne, L affaire de sekiet sidi Youssef, Revue d Histoire Diplomatique ,éd, Apedone, paris, 1996, p308.

20– جمال فرحات، المرجع السابق، ص،ص 151–159

21 –Historia ,Bombardement de sekiet sidi Youssef,1972.

22– حسنين محمد، الاستعمار الفرنسي، الطبعة الرابعة، مؤسسة الوطنية للكتاب ،الجزائر، 1986 ،ص،453.

23– عبد الكريم بلخيري،المرجع السابق،ص،66.

24– محمد علوان،القضية الجزائرية أمام الأمم المتحدة 1957–1958،(تر)،علي تابليت،طبعة خاصة ،وزارة المجاهدين،الجزائر،2007،ص44.

25– أحمد سعيود،الذكرى الخمسون لتسجيل القضية الجزائرية في جدول أعمال الجمعية العامة للأمم المتحدة، المصادر،العدد 13،2006،ص،214.

26– جمال فرحات،المرجع السابق،ص،161.

27– محمد علوان،المصدر السابق،ص،80.

28– نفسه،ص،80.

29– أهم مطالب المشروع هي: – حث فرنسا لمخاطبة الجزائريين، حول أحقيتهم من الاستفادة من مبدأ حق تقرير المصير.

– دعوة فرنسا لفتح مفاوضات سلام مع الجزائريين والعمل على وقف إراقة الدماء.

– تحميل الأمين العام الاممي واجب مساعدة الطرفين والتبليغ عن نتائج مسعاه في الدورة الثانية عشرة.

للمزيد من التفصيل حول الموضوع راجع:محمد علوان،المصدر السابق،ص100.

30– جمال فرحات،المرجع السابق،ص،164.

31– سليمان الشيخ، الجزائر تحمل السلاح،(تر)،محمد حافظ الجمالي،وزارة المجاهدين،الجزائر،2002،ص437.

32–Maurice Vaisse, La Guerre Perdue a L O N U ?, In Jean pierre Rioux, la guerre d Algérie et les français, éd, Fayard, France, 1990, p455.

33– محمد علوان،المصدر السابق،ص،8